دور المضامين الإعلامية في رأب الصدع المصاحب للعنف السياسي والأزمة المجتمعية: معالجة الإعلام لتبعات المأساة الوطنية في الجزائر

The Role of Media Content in bridging the rifts associated with Political Violence and Societal Crisis:
Media's treatment for the National tragedy consequences in Algeria

جيدور حاج بشير
hadjbachir djidour
جامعة غرداية -الجزائر-
University of Ghardaia –Algeria-
djidour.hadjbachir@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول للنشر	تاريخ النشر
Submission date	***Acceptance date***	***Publication date***
15/11/2022	***08/12/2022***	***31/12/2022***

ملخص:

تبحث الدراسة في محتويات المواد الإعلامية وقدرتها على رأب الصدع في بنية المجتمع ومقدار مساهمتها في مساعدة المتضررين من الأزمة على تجاوزها، وذلك من خلال تتبع المضامين الإعلامية التي تم إعدادها وبثها خلال فترة المأساة الوطنية أو تلك التي أنتجت بعدها واستهدفت تحليل أحداثها، وفي قدرة هذه المضامين على تفسير مخلفات فترة شهدت نزاعًا داميًا بين قوى الأمن وتنظيمات متطرفة.

استخدم المنهجين الوصفي والتحليلي لفهم ظاهرة العنف السياسي والأزمات المجتمعية ومخلفاتها في الجزائر خلال وبعد فترة المأساة الوطنية، ومنهج تحليل المضمون لتتبع الأداء الإعلامي الموجه لتغطية أحداث العنف السياسي وما انجر عنه من أزمات مست بالنسيج المجتمعي للدولة خلال تلك الفترة.

خلصت إلى أن معيار نجاح المضامين الإعلامية في رسالتها لترميم بنى المجتمع لم يكن في الرسالة المنتجة في حد ذاتها، لكن في فهم المتلقين لها، بغض النظر عن سوء أو حسن نية منتجيها، كان المواطن يبحث عن إطار تعريفي بأزمته من خلال الأخبار ليبقى دوره التعاطي معها إيجابيا من أجل استعادة الوطن.

الكلمات المفتاحية: العنف السياسي؛ المضامين الإعلامية؛ رأب الصدع؛ الأزمة؛ المأساة الوطنية؛ الإرهاب.

Abstract:

The study examines the media contents and their ability to bridge the rift on society structure, checking to which extent they contributed in helping those affected by the crisis in the aim of overcoming the crisis, by tracing the media contents that were prepared and broadcast during the period of this national tragedy, or those produced after in order to analyze events. Moreover, the ability of these contents in explaining the remnants left by that period, in which it witnessed a bloody armed conflict between state's security forces and extremist groups and organizations which taking arms up against legal authority.

The study used the descriptive and analytical approaches were used to understand the phenomenon of political violence and societal crises and its remnants in Algeria during and after the period of the national tragedy, and the content analysis approach to track media performance directed at covering the events of political violence and the resulting crises that affected the societal fabric of the state during that period.

The study concluded that the criterion for the success of the media content in its message to restore the structures of society was not in the message produced per se, but in the understanding of its recipients, regardless of the bad or good faith of its producers. Positively in order to restore the fatherland

***key words** : Political Violence; Media Content; bridging the rifts; Crisis; National tragedy; terrorism.*

مقدّمة:

لطالما أُعتبر العنف والإرهاب والحمل غير الشرعي للسلاح ظواهر سياسية واجتماعية ذات مؤدى سلبي، تؤثر في العلاقات المجتمعية وتهدد السلامة النفسية والجسدية لأفراد المجتمع ومواطني الدولة والمقيمين على أراضيها، والعنف على ما هو ظاهر منه من فساد وإفساد وظلم وجور يعتبر أيضا ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد إذا كان يتمظهر بمعناه الاجتماعي، ويكون أكثر تعقيد عندما يرتبط بأبعاد سياسية أو اقتصادية أو دينية أو يرتبط بهذه جميعا، حينها سنكون أمام حالة صدام تشترك فيها جل مكونات الدولة انتصار من كل طرف لموروثاته ومقومات هويته أو معتقده، ويصبح حينها الخوف من اندثار الوطن الجامع لهذه المقومات أو فنائه خوفًا مشروعًا ودفع أسبابه والحول بينها وبين تمكنها يأخذ شكل "فرض العين" حسب المدلول الشرعي للمصطلح.

إن كل نشاط غير اعتيادي في الدولة يهدف إلى تقويض مبدأ "الاحتكار الشرعي للقوة" وفق نظرية "ماكس فيبر" عن حق الدولة لوحدها باحتكار القوة والسلاح سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن البلاد وبناها التحتية وسلامة مواطنيها، ويمكن أن يسبب شرخا في بنيان المجتمع إذا دخل عدد من مكوناته في صراعات بينية احتكاما لمنطق الغلبة أو انتصار لمنظومات فكرية يؤمن بها هذا الفصيل ويكفر بها الآخر، من هنا قد يبرز دور الإعلام كواحد من الأدوات التي يكون اللجوء إليها مساعدا في تجاوز الآثار القاسية للصراع وما قد يخلفه داخل النسيج المجتمعي للدولة، ذلك لأنه يمارس وظيفة يتكوّن عليها من يعمل فيه تقوم على جزئيات البحث ثم الإخبار، ويملك أيضًا رسالة تؤطرها التزاماته الوظيفية والأخلاقية بتغذية المجتمع بالمعلومات ونقل الحقائق عن كل ما يحدث فيه بموضوعية وحياد، ومن ثمَّ محاولة التوفيق بين الآراء ودعم الجهة التي يعتقد أنها على الحق، فيستفيد بذلك المواطن بأن يكون مطلعًا عما يفيده، ويستفيد هو بعامل الرضى واستشعاره بتمام الوظيفة التي وجد من أجلها.

في الجزائر وإبان ما اصطلح عليه بالمأساة الوطنية في بدايات سنوات التسعينات من القرن الماضي وخلال تلك المرحلة شديدة الحساسية نظرًا لدخول الدولة كلها في مرحلة (لا استقرار) و(لا أمن) نتيجة موجات العنف التي ضربت في كل مكان، كانت المضامين الإعلامية ومخرجات وسائل الإعلام حينئذ تنساب إلى المتلقين بشكل عادي عمومًا وبمختلف أشكالها، سواء أكانت نشرات أخبار أو برامج أو حوارات أو حتى تغطيات مباشرة، ورغم أن العنف الدامي قد وصل مراحل متقدمة كانت تنذر بإفناء الدولة وتهديد وجودها فقد تحمّل الإعلام مسؤولية عدم الحياد على المبدأ العام الذي يحكمه وهو الإخبار ونقل المعلومة إلى عموم المتلقين لمنتجاته، وأرشفتها من أجل تمكين قطاع آخر من الناس قد يأتي في مراحل زمنية لاحقة أن يطلع عليها ويستخدمها.

ونظرًا لأن القيم الرئيسة لكل نشاط بشري تقوم على حماية الإنسان والاستثمار فيه من أجل بقائه واستمرار وجوده، فإن نشاط وسائل الإعلام في عمومه وخلال هذه المرحلة شديدة الحساسية وما بعدها من مراحل كان ينصب على الاضطلاع بهذه الغاية وتحقيق هذه القيم، فكانت المضامين الإعلامية تحرص على البحث على الخبر وتبليغ المعلومة ونقد الحدث السلبي أو العنفي حماية لحياة الناس وبقاء المجتمع، ومع ذلك لا يمكن إغفال وجود إعلام أخر في الساحة أيضا فتنوي بطبيعته لارتباطه بدوائر ذات أهداف تحريضية وأخرى لها مصلحة في إدامة

الصراع وبقائه، بالإضافة إلى ذلك الإعلام الذي أسسته بعض الجماعات المتطرفة وتموله بغرض الدفاع على أطروحاتها وجعله لسان حالها الذي تخاطب به الدوائر المجتمعية.

ومنه، وانطلاقًا من فهم رسالة الإعلام التي تقوم على وظيفة الإخبار ونقل المعلومة وتأطير الحدث زمنيًا ومكانيًا، كيف يمكن أن تساهم وسائل الإعلام والمضامين التي أنتجتها وبثتها خلال وبعد مرحلة العنف السياسي والصراع العنفي في الجزائر في إعادة ربط الأواصر التي تم قطعها وتعيد ترميم ما تم تقويضه بفعل موجات العنف والإرهاب واقتتال الجماعات فيما بينها؟

المحور الأول:

مقدمة إشكالية وإطار نظري وتاريخي: المرآة الإعلامية للمأساة الوطنية:

ظلت الجزائر منذ عهود ما قبل الاستعمار الفرنسي تعيش على قلاقل الاضطرابات وتسودها حالة عدم الاستقرار، فقد غزاها العديد من أجناس الأرض وصارعت للبقاء طويلا كلا من الوندال والفينيقيين والإسبان وغيرهم، ثم كافحت الفرنسيين لقرن وأربعين سنة تقريبا حتى تحافظ على أسس هويتها ودينها ولغاتها، وعرفت على طول حقب زمنية عددا من أشكال الصراع والنزاعات وتجاذبات إثنية انتصارا من شعبها لعروبته وأمازيغيته أمام محاولات "فرنستها"، وأيضا لغوية عندما كان المستعمر يستهدف تقويض العربية ومحو لسانها.

أعتبر الدين الإسلامي في الجزائر على مدار تاريخها أساسا لهويتها ومعيارا لعقيدتها ومنطلقا لتصنيف أهلها على اعتبار أنهم مسلمون، وبطبيعة الحال فقد ساد في الجزائر أثناء وبعد الحقبة الاستعمارية عددًا من التجاذبات التي كان الدين أساسًا لها باعتبار أن بعض نصوصه فيها ما يدل على القبول بالاختلاف في الفروع، فولدت بذلك أولى إرهاصات "الإسلام السياسي" كتعبير عن ذلك التباين بين فئات بعينها من الشعب حول معطى هام من معطيات النسق الفكري له وهي ارتباط السياسة بالإسلام، وفهم كل تيار لنصوصه انطلاقا من الخلفية الفكرية التي يتبناها.

نما هذا التوجه الفكري الذي لم يأت من فراغ سريعًا بعد الاستقلال، ذلك أنه استند في نشأته إلى امتداد تاريخي وفكري وعقائدي أنجبه وتولى رعايته وأصبغه بصباغه ومنحه غطاءه، على اعتبار أن البلد مسلم وقد أنجب عددًا من العلماء الذين كان لهم عطاؤهم المعرفي وإسهامهم العلمي واجتهادهم الفكري، فنشأت خلال فترة الاستعمار "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وإلى جانبها عدد كبير من الزوايا والكتاتيب ومدارس تحفيظ القرآن.

لقد ولّد ذلك الاختلاف بين مكونات المجتمع في جزائر ما بعد الاستقلال عددا من قضايا النقاش الهادئ والتي تحلّق حول كل واحدة منها فصائل بعينها بين مدافع عنها ومناوئ لها، كقضايا نقد التخندق في النهج الاشتراكي والتمكين للغة العربية وتعريب المجتمع والإصلاح الإداري وفق النمط الجزائري والانفتاح الاقتصادي وغيرها، ومن جهة أخرى تطور ذات الاختلاف إلى شكل أكثر حدة عندما أفضى إلى نشوء أشكال من الصراع بين مكونات الأمة التي كان بعضها قاس ودام، واعتبرت "المأساة الوطنية" أو حرب العشرية السوداء امتدادًا طبيعيًا لتطور ذلك الفكر بين مكونات الأمة الجزائرية، ولو أنه كان امتدادا متطرفا وحمل كثيرًا من العنف والدم والدمار، إلا أن ما اصطلح على تسميتها بالمأساة الوطنية كانت أمرًا واقعًا تمكن من فرض وجوده في الجزائر خلال أكثر من 10 سنوات.

المأساة الوطنية كمصطلح تدل على تلك الحرب الأهلية أو عشرية الدم التي كانت الجزائر مسرحا لها خلال سنوات التسعينات وبداية سنوا ت الألفين من القرن الماضي، حيث تشير إلى صراع مسلح ودامي كان طرفه الأول مؤسسات الدولة في مقابل فصائل متعددة وحركات ومنظمات مسلحة تتبنى التوجه الإسلامي وتدين سياسيًا بأفكار "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الذي نشط منذ 1989 في الخارطة الحزبية الجزائرية، وتنتمي فكريًا إلى الإسلام السياسي.

بدأ الصراع منذ جانفي 1992 بعد أقل من شهر على إقدام السلطة السياسية في الجزائر على إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي فاز بها "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ" أواخر سنة 1991 أمام مرشح السلطة آنذاك "حزب جبهة التحرير الوطني"، وكان ذلك رد فعل من المنتمين إلى تيار هذا الحزب ذي التوجه الإسلامي رفضًا لتصرف السلطة بإلغاء نتائج الدور الأول من التشريعيات ووقف المسار الانتخابي والاحتكام إلى نصوص غير دستورية بعد استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 11 جانفي 1992 وتأسيس هيئة جماعية للرئاسة تمثلت حينئذ في "المجلس الأعلى للدولة" والذي ظل قائما حتى جانفي 1994 عندما اختارت ندوة الوفاق الوطني "اليامين زروال" رئيسا للدولة في 20 جانفي 1994.

سيضاف إلى أسباب احتدام الصراع الدامي أسباب أخرى أبرزها بعد إلغاء نتائج التشريعيات ووقف المسار الانتخابي صدور حكم قضائي بحل "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في 04 مارس 1992 واعتقال قادتها ومحاكمتهم وحملة اعتقالات طالت الكثيرين من أعضائها

والمتعاطفين معها، فأدى ذلك إلى استيقاظ الخلايا المسلحة التي ظلت تعمل في الخفاء وتدرب أعضاءها في سرية تامة أثناء وبعيد التشنجات التي عرفتها الساحة السياسية خلال الإضراب العام والعصيان المدني الذي دعا إليه ذات الحزب ومعه جل أحزاب المعارضة في جوان 1991 احتجاجًا منهم أيامها على قانون تقسيم المناطق الانتخابية الذي توجسوا منه لاعتقادهم أنه أعد خصيصا من أجل تقليل حظوظهم في الفوز لصالح مرشح السلطة آنذاك "حزب جبهة التحرير الوطني"[1].

لقد كان الصراع بين الطرفين متمثلا في حرب تنظيمات وجماعات مسلحة تتخذ من مداشر الجبال والقرى والغابات قاعدة لها وتستهدف في شكل حرب العصابات كل ما يمت للنظام السياسي ومؤسسات الدولة بصلة، كإحراق المرافق العمومية ووسائل النقل والمؤسسات التعليمية والهجوم على المقار الأمنية وثكنات الجيش الوطني الشعبي واستهداف الموظفين العموميين ورجال الصحافة والأساتذة الجامعيين والأطباء والباحثين بالاغتيال، وتفخيخ السيارات في الطرق العامة أو بمحاذاة المقار التابعة للدولة، وزرع القنابل على جوانب الطرق وفي حافلات النقل العام والأسواق المغطاة، ثم توسع نشاط هذه الجماعات(*) في مراحل أخرى إلى استهداف تجمعات المواطنين وقراهم والمداشر النائية بحثا لديهم عن خطوط إسناد خلفية تضمين لهم التزود بالطعام والمال وتسّقط الأخبار منهم عن تحركات الأسلاك الأمنية وأفراد الجيش الوطني الشعبي، ثم تحولوا في مراحل لاحقة بسبب التضييق الأمني عليهم في تلك الأماكن إلى استهداف هؤلاء القرويين وسكان التجمعات النائية بشكل مباشر بإعمال القتل فيهم بوحشية وفظاعة، حيث لا يزال الجزائريون يتذكرون بأسى تلك المجازر الوحشية التي اقترفت بأيدي تلك الجماعات في أحياء (الرايس) و(بني مسوس) بالعاصمة و(بن طلحة) في دائرة براقي، وفي الحواجز المزيفة في (الشريعة) و(الأربعاء) بولاية البليدة و(الأخضرية) بولاية البويرة وفي جل مناطق الوطن، ونال النصيب الأكبر من تلك العمليات الدموية والمجازر سكان المناطق التي كانت ضمن ما اصطلح عليه أيامها (مثلث الدم أو الموت) الذي يربط بين ولايات البليدة والمدية وعين الدفلى.

لقد عملت الصحافة على نقل صورة واقعية لما حدث ويحدث من باب التجرد والموضوعية، وحتى تكون الصورة صادقة لأنها ستبقى للأجيال اللاحقة رغم كونها صادمة أحيانًا ومؤلمة، والغرض ذاته مارسته بعض الوسائل التلقينية والناقلة كالتأليفات الأدبية من قصص وروايات وكذا الأعمال الدرامية، حيث "نقلت سينما العشرية السوداء صور الدم والقتل

والخراب والدمار، التي خلفت حالة من الخوف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى النفسي للمواطن الجزائري، وكذا الشعور بعدم الأمان وعدم الثقة والتخلي الطوعي والقسري عن كافة الحقوق والواجبات"[2]، وذلك كله من باب إبقاء أثر ملموس وموثق للتاريخ وللأجيال القادمة عن أحداث جرت خلال حقبة زمنية معينة، وحتى تكون مرجعا عندما يراد الاحتكام إلى صوت الحق والقانون في مسائل المحاسبة وإعادة اللحمة بين أفراد المجتمع رغم قساوة ما حدث بينهم.

يعبر مصطلح (الإرهاب) عن "كل جناية أو جنحة تظهر في الاستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث حالة من الخطر العام تتعرض له الحياة أو السلامة الجسدية أو الصحة أو الأموال العامة"[3]، وهو "ممارسة العنف غير الشرعي من أجل الوصول إلى شرعية ممارسة العنف كأسلوب للوصول على تحقيق الشرعية السياسية"[4].

ومن هنا فقد كانت العشرية السوداء واحدة من أفظع الحقب التي مر بالشعب الجزائري، ذلك أن فظاعتها متأتية من كونها سفك دماء بعض الناس على يد إخوانهم وقد كانوا من قبل يلقون هذا المصير على يد أعدائهم في زمن الاستعمار، لكن "بعد الاستقلال بنحو 30 سنة يتعرض المواطنون الجزائريون لأنماط من (العنف الإرهابي) الذي لم يكن احتلالاً أجنبيًا وإنما عدوانًا مارسه عليهم نظراؤهم من المواطنين"[5] الذين يشتركون معهم في الدين واللغة والمصير والأرض، وقد يكون أيضا "عنفا غير رسمي يمارسوه المواطنون أفرادا أو جماعات ضد الأنظمة السياسية وهو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام"[6] لذلك أصبح البحث عما يساهم في إصلاح ما أفسده الزمن وفظاعة الإرهاب بين مكونات الشعب أمرا لابد منه من أجل إعادة اللحمة إلى ما كانت عليه، فنجد القانون يتصدى لحل هذه المعضلات من خلال النص الملزم كقانون العقوبات ونصوص قانون الرحمة والوئام المدني التي جاءت الفكرة بها كآلية لطي ورقة الماضي، كما يمكن أن يبرز دور للمختصين الأكاديميين في ميادين علم النفس وعلم الاجتماع كل في مجاله من أجل دراسة واقع المجتمع ونفسية ساكنيه لإيجاد تفسير يحمل حلا للمرور على آلام الماضي وتجاوز إكراهاتها واستقبال غد أكثر أمنًا وسلمًا.

المحور الثاني:

المضامين الإعلامية الكاشفة لآثار الأزمات داخل البنى المجتمعية:

يحمل الإعلام بوصفه صانعا من صناع الرأي رسالة نبيلة المؤدى ويؤدي دورا هاما في رأب الصدع الذي مس جدار الأمة خلال فترة حالكة زادت على الـ10 سنوات، وذلك من

خلال المضامين التي يبثها والرسالة التي يحملها المنشغلون في حقله والتي تقوم على عنصري (الإخبار) و(التذكير)، ذلك أن لوسائل الإعلام عموما رسالة بتغذية مباشرة تقوم على "إخبار" الناس بما يحدث من دون هالة انبهارية ولا مؤدى غير موضوعي وأن يتم نقل الخبر بتفاصيله بحيادية ولو كان فيه ما يؤلم أو يفاجئ، وللإعلام أيضا رسالة بتغذية عكسية تؤدي غرض التذكير بما حصل سابقا أو ما تراخى الوقت على وقوعه وبدا سبب لإعادة التذكير به من أجل تلافي ما يحصل وهو مشابه له أو يمكن أن يشبهه، وفي حالات العنف والأذى التي يتسبب فيه قطاع من الناس في حق قطاع آخر منهم تبرز أهمية قصوى لشكل مستحدث من الرسالة الإعلامية يقوم عليه مفهوم "الإعلام الأمني" الذي يهتم هو أيضا بعنصري (الإخبار) و(التذكير)، بحيث "يجب أن يعمل على توفير حد أدنى من الأمن الفكري لأن أصل الجرائم والانحرافات والكوارث هي أفكار تخريبية تدميرية [...] لذلك لابد من وجود التنسيق الكامل والتعاون المستمر بين وسائل الإعلام القادرة على نقل الأفكار والمسؤولة على ذلك، وبين الأجهزة المسؤولة عن الأمن وجوانبه المختلفة"[7].

الإعلام عموما والإعلام الأمني بخاصة وفي حالات الأزمات واشتداد وطأة الإرهاب يهتم بربط المواطن إليه بغرض إعلامه بمستجدات ما يحصل على الأرض تحقيقًا منه لرسالته وسبب وجوده ولسابق حق لمن ينتفع بخدماته في ضمان مصادر موثوقة تأتيه بالنبأ، ذلك أن "وسائل الإعلام تحوز على سلطة تتفوق بها على سلطة مختلف الأجهزة الأمنية في أي بلد، وهي سلطة النفاذ إلى المواطنين أو إلى الجمهور، انطلاقا من شرعية وسلطة نقل المعلومات إلى المستقبل أو المتلقي"[8].

ويبقى الغرض الآخر هو تذكير المتلقي إما بأحداث مضت وجاء سبب يربطها بما يحصل أو تذكيره من باب أخذ الحيطة في سياق نظرية "الأحداث المتشابهة"، فينتفع المتلقي بعلمه بما حصل ويستعد بأخذ جانب الحذر، وعليه "يعتبر الإعلام شريكا أساسيا في العملية الأمنية بناء على منطلقات وظيفية تبرز دور الميديا في بناء نسيج اجتماعي متماسك يقوم على تحديد المسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية"[9]، وهو أيضا يهتم بمعرفة رؤية الدولة المستقبلية ولو أنها موجودة في حالة نزاع مع الجماعات المتطرفة وذلك بخصوص مستقبل المجتمع في مرحلة البناء، فكان التساؤل الذي يطرحه الإعلام عموما والمختص منه خاصة مشروعا عن "مدى نجاعة التدابير والآليات التي ذات البعد السوسيولوجي الاجتماعي التي تضمنتها إستراتيجية إدارة مرحلة ما بعد الحدث الإرهابي (الأزمة الأمنية) في الجزائر [...] وهي آثار ومخلفات يتوجب

قانونيا وأخلاقيا على الدولة معالجتها بحكم العقد الاجتماعي"[10]، ذلك أن الرسالة الإعلامية رسالة بناء في الزمن الحالي ولو كان الوضع فيه متشنجا، ورسالة استشراف لمرحلة لاحقة يكن فيها الوضع مستتبا، حيث "تتجه استراتيجيات الأمن في مختلف الدول المتطورة نحو إشراك المواطن في الحفاظ على أمنه وممتلكاته عن طريق زرع الحس الأمني لديه والوعي بالمصلحة العليا للبلاد، وتعمل الأجهزة الأمنية على الجانب التحسيسي والوقائي أكثر من الجانب العلاجي"[11]، لذلك فلن تجد هذه الأجهزة شريكا تتعاون معه على تنفيذ هذه المهمة أحسن من الإعلام ومؤسساته ومختلف الوسائل الحديثة في الاتصال والتكنولوجيات الأكثر قدرة على النفاذ إلى القواعد الجماهرية، وذلك لإنجاح العمليات التوعوية وخطط التحسيس.

وعلى هذا الأساس يكون للرسالة الإعلامية دور مهم في ربط الحدث بمن أحدثه في أفهام من يُنقل الخبر إليهم، وفي سياق واقع قائم على الخوف والألم وشيوع ثقافة الاعتداء من الأقارب على الأقارب تتكون لدى هؤلاء مساحة قابلة للتخزين الإخباري بما يتيح لهم العودة إليها وإلى ما فيها في معرض حماية أنفسهم من الأخطار المحدقة بهم في نطاق تلك البيئة المتقلبة، أو استعمالها في مراحل لاحقة عندما يستتب الأمن وتعود الحياة إلى سابق عهدها من باب الذكريات التي يحتاجونها لترميم واقعهم الجديد والتأريخ لحقبة زمنية مر بها مجتمعهم تحقيقا لقاعدة "عدم التقادم"، واحتراما لمبدأ "الثواب والعقاب"، ذلك أن إزهاق الأرواح بغير وجه حق وإعمال الألم بشكل جماعي ستبقى جرائم تستحق المتابعة، وكحد أدنى توجب التذكر والتذكير بها، لأن "ظاهرة الإرهاب ليست حدثًا بسيطًا في حياة المجتمع، وقد لا تقاس بالمدة التي تستغرقها ولا بعدد الجرائم التي يقترفها، بل بفظاعتها ودرجة وحشيتها"[12]، وأحيانا بمقدار الصورة السلبية التي تتركها عن بنى ذلك المجتمع لدى المجتمعات الأخرى، والتي يكون الإعلام مضطرا لنقلها كما حدثت باعتبار موضوعية وحيادية تغطيته للأحداث.

لذلك تؤدي تلك المضامين الإعلامية دورها في إحقاق حق من أغتصب حقه في ساعة العسرة والألم وتعطي لوليه إن لم يكن في هذه الدنيا حقا لمتابعة حدث ألم بمن هو وليه، وهي وسيلة إثبات لحقوق المواطنة والانتماء للمجتمع بوصفها أرّخت لحدث زمني كان فيه وفعل مورس عليه وأقامت الدليل على تعرضه له، لذلك "تتحمل وسائل الإعلام المختلفة من تلفاز وإذاعة وصحافة ومسرح مسؤولية أساسية وكبيرة في إذكاء وتنمية الشعور لدى الأفراد بالانتماء إلى بلدهم ووطنهم، وحب هذا الوطن والعمل على إعلاء شأنه بين الدول الأخرى"[13]، وتمنح هؤلاء مادة آنية وأرشيفية عن أحداث وقعت أو تقع حاليا بشكل موثق ومؤرخ، يمكن

استخدامها من أجل تتبع الحدث أو تحديد المسؤوليات خاصة في القضايا الجزائية وفي معرض تقديم الدليل للجهات القانونية التي تتابع تقاضي الناس في حقوقهم في جرائم الأحداث التي وقعت خلال فترة الأزمة.

وتعمل هذه الوسائل الإعلامية أيضًا ومن خلال توثيقها للحدث وبثها للمضامين التي تم أرشفتها على تقريب وجهات النظر بين الأطراف التي كانت زمن الأزمة في صراع، ذلك أن أطراف النزاع متحاربون فكريًا أو بالسلاح، قد لا تتاح لهم الفرصة للاضطلاع والتبصر بكل ما جرى منهم ناهيك عما يحدث من خصومهم، وقد يكونون في معرض عدم القدرة على متابعة كل الحيز الجغرافي الموجود نظريًا تحت سيطرتهم، لكنه عمليا شاسع ومترامي الأطراف وبعيد عن قدرتهم على إعمال رقابتهم عليه، فيعتقدون أن حدثا ما هم مسؤولون عنه أو حدث أخر لا يتحملون مسؤوليته، فيكون للمضمون الإعلامي المؤرشف القدرة على تحديد المسؤوليات والخبر اليقين فيمن تقع المسؤولية على عاتقه ومن لا يتحملها، ذلك أن الإعلام تواجد ساعة وقوع الحدث في مناطق الحدث وأرخ وأرشف ونقل، ولأنه يعمل جل الوقت بمعياري "الحيادية" و"التجرد" فإن له دور في ركون أطراف النزاع إليه والرضى به.

ففي المأساة الوطنية في الجزائر كان للإعلام من خلال أرشيفه وشهادات من حاوره فضل في كشف بعض الجوانب التي كانت خافية زمن الأزمة لعدم القدرة على تحديد أصحاب المسؤولية عنها، مثل قضية اغتيال "محمد بوسليماني" رئيس (جمعية الإرشاد والإصلاح) التابعة تنظيميا لحركة "المجتمع الإسلامي حماس" واغتيال "محمد السعيد" زعيم تيار "الجزأرة"(*) وكيفية انتقال مجموعة "جبل الأربعاء" وقتلهم "جمال زيتوني" قائد "الجماعة الإسلامية المسلحة" في 16 جويلية 1996 انتقاما لقتله "محمد السعيد"، ومجزرة "رهبان تيبحيرين" بأعالي جبال المدية، والتي كان للإعلام دور رئيس في كشف خيوطها وتحديد المسؤوليات حيالها[14].

المحور الثالث:

دور الصحافة والإعلام المحلي في الإصلاح المجتمعي أثناء وبعد الأزمة الوطنية:

القاعدة العامة أن الإعلام يجتهد جهده لكي يكون متواجدا في حالات الأزمات وفي أمكنة الأحداث مهما كان سعيرها ملتهبا، لكن الخصوصية الجزائرية خلال فترة ما بعد الاستقلال حتى الانفتاح السياسي والإعلامي ألقت بظلالها على صورته ونشاطه، فقد بقي الإعلام العمومي بعد الاستقلال (تلفزة، جرائد ومجلات) منغلقا على نفسه وموجها في خطه التحرير من طرف السلطة العامة التي كانت تعتبره وسيلة تلقين لقوانينها وأداة إشهار لسياساتها

ومكلفا بمهمة التغطية الإعلامية لمختلف نشاطاتها في البلاد، وكان يمارس وظائف الإشهار والترويج والتعبئة عندما يتعلق الأمر بمصلحة المقرر السياسي.

خلال فترة الغلق الإعلامي وارتباطا بجزئية الصراع والأزمة تناول الإعلام العمومي بدون تحليل عميق قضايا أزموية حدثت في بنى المجتمع مثل "أحداث جامعة الجزائر" سنة 1982 وقضية جماعة "مصطفى بويعلي" الذي قتل سنة 1987 بالإضافة إلى أحداث أكتوبر 1988 وتبعاتها السياسية، وكان من أبرز تبعاتها على الصعيد الإعلامي هو مبادرة السلطة السياسية إلى فتح قطاع الإعلام تزامنا مع الانفتاح السياسي وإطلاق الحريات النقابية بعد 27 سنة من احتكارها، فمع انطلاق السياسيين في تأسيس أحزابهم بموجب النص القانوني الذي أتى به دستور فبراير 1989، انطلق أيضًا الإعلاميون المستقلون ومن انفض منهم عن الإعلام الحكومي الموجه بموجب ذات النص إلى تأسيس صحف مستقلة وعدد من العناوين الصحفية والجرائد مثل (الصح آفة) و(المنشار) و(الخبر)، كما انبرت بعض الحركات السياسية الناشئة إلى تأسيس صحف ناطقة باسمها مثل (المنقذ) لسان حال "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" حينئذ.

بعد صدور دستور 1989 ودخول مرحلة الانفتاح السياسي "عرفت الساحة الإعلامية زخما من العناوين الصحفية الخاصة التي ساهمت في تكوين قطاع من الصحفيين ممن أوصدت أمامهم أبواب الإعلام العمومي، كما وسعّت من حق المواطن في الإعلام ويسرت أمامه طرق الوصول إلى المعلومة ومنحت له هامشًا معتبرًا في الحرية في التعبير من خلال تمكينه من الكتابة والنشر عبرها"[15]، فبعد هذه المرحلة ساهمت جل وسائل الإعلام بمحاربة الظاهرة الإرهابية عندما ظهر خطرها وبدأت تضرب جل مفاصل الدولة، ولا أدل على ذلك النشاط من العدد الكبير من الصحفيين ورجال الإعلام الذين تم تصفيتهم خلال العشرية السوداء نكاية فيهم لتصديهم فكريا لموجات الإرهاب التي كانت تعم البلاد، فقد كان ديدن الجماعات المتطرفة "تصفية المثقفين وبالذات الصحفيين حتى قاربت الحصيلة 100 إعلامي"[16]، ذلك لأنهم حملوا مهمة إعلام الناس بما يحدث وواجهوا مسؤولية أمام التاريخ بأرشفة الأحداث ومحاولة صناعة طوق الخلاص من خلال التقرب من المواطن وإسماع صوته عن طريقهم في شكل مطالب أو استفسارات توجه إلى أحد طرفي النزاع أو كليهما عن سبب بقائه فيما هو فيه بين فكي الكماشة، ونقلوا منه وإليه أسئلته المشروعة عن حقه في الأمن والسلم واستشعار الطمأنينة بعد سنوات عجاف من العنف الدامي.

في بداية سنوات التسعينات وفي ظل الحركية الجديدة التي عرفها الإعلام أشخاصا ومناهجا ووسائل والتي قامت على تنوع المواد التي أصبح يتناولها والمضامين التي استحدثت، عُرِف مصطلح "الصحفي الكاتب" وكذلك "الصحفي السياسي"، وهي أوصاف ظلت مخفية عن التداول الصريح طيلة فترة كان فيها الإعلام موجهًا ومنغلقًا، فـ "في سياق الأزمة التي تعيشها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات كانت الصحافة مهنة في طور التغير، لكن على الرغم من هذه الحركية الأساسية فقد عززت أزمة التسعينيات المهنة مؤقتًا ببروز طبقة الصحفيين السياسيين الذين شاركوا بقوة في المناقشات حول الإسلاموية ثم يجدون أنفسهم في منافسة قوية مع الكتاب، الذين كانوا حتى ذلك الحين يمثلون شخصية المثقف بامتياز[17]، لكنهم مع ذلك أدوا دورًا هامًا في انفتاح الصحافة على قراء من نوع جديد لأهم استحدثوا مواضيع ومضامين أكثر تماشيًا مع واقع الشارع وتماهيا مع النقاشات المجتمعية آنئذ، فلم يبق الصحفي رهين وظيفة جامدة في البحث عن الخبر ونقله، بل أصبح يبحث عنه وينقله ويناقش أبعاده ويقدم رؤية نقدية له، وفي أحيان كثيرة يتجاوز الرؤى النقدية إلى رؤى أخرى استشرافية، فولد بذلك مصطلح "الصحفي المثقف".

لقد زكى الإعلام المنفتح حديثا هذه المصطلحات الجديدة كالصحفي الكاتب والسياسي والمثقف، وكرس مفاهيمًا وقيمًا جديدة وأراد الاستثمار فيها تمهيدًا لترسيخها مستقبلا كقيم الحرية والمواطنة، فالصحفيون الذين أسسوا للتجربة الانفتاحية الجديدة وخرجوا من تحت عباءة الإعلام الحكومي المترهل والمنغلق والموجه اعتبروا أنفسهم بناة إعلاميون لصرح بلد تطهر حديثا من ربقة الاستعمار وتبنى نهج الدمقرطة على استحياء، فهم مسؤولون إذا على رسم منظومته الفكرية بما يتماشى مع الواقع الذي تتبناه جل الدول الغربية على الأقل، ففي "دولة حديثة العهد بالتجربة الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها، أضحى الاهتمام بقيم المواطنة وزيادة الوعي بها على المستوى الفكري ضرورة ملحة وممارستها واقعيًا من أولى الأولويات، انطلاقا من كون قيم المواطنة تعد الضامن الرئيس والحصن المتين للحفاظ على وحدة وأمن واستقرار البلاد وتماسك المجتمع"[18].

في مرحلة أخرى ساهمت جل وسائل الإعلام بمنهجية وبموضوعية في إيصال أفكار بعض الأجنحة في السلطة والدولة والتي كانت تفكر في إيجاد سبل للخلاص من الأزمة، وأيضًا ساهمت بشكل واسع في تلقي النصوص القانونية وإعادة توزيعها والتي تم استحداثها بين سنوات 1997 و2005 التي بادرتها بها السلطة لحلحلة الأزمة وفيها تدابير بالعفو عن المسلحين

وإعادة إدماجهم في المجتمع مثل "قانون الرحمة" الذي بادر به "اليامين زروال" سنة 1997 و"ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" الذي طرحه "عبد العزيز بوتفليقة" للاستفتاء سنة 2005(*) وذلك في مقابل نزولهم من الجبال وإلقائهم السلاح والتبرؤ من ممارسات الماضي الدموية، فكانت هذه الوسائل أداة لتوسيع نشر هذه التدابير وإقناع المسلحين وذويهم بمصداقيتها، ونقل صورة واقعية عن تبرء الكثيرين من قناعاتهم السابقة بحمل السلاح ضد الدولة والوطن، فكان في ذلك استمالة للبقية الذين بقي في صدرهم بعض الشيء من تركة الماضي التي تم صناعتها بأفكار الجهاد وفتاوى الخروج على الحاكم احتجاجا على ما رأوه ظلما سياسيا مورس عليهم.

حاولت وسائل الإعلام في الجزائر متابعة كل جهد كان من شانه تخفيف حدة ووطأة العنف الذي استشرى في الشارع بشكل عنيف ومخيف، حيث اعتبرت نفسها عرّابا لكل مبادرة تصدر عن السلطة أو حتى عن القواعد ذات التوجه الإسلامي التي لم تتبنى العنف منهجًا أو عقيدة، فتحاور أصحابها وتنشر نصوص المبادرات وتحشد لها تحقيقا لغاية إعادة اللحمة بين النسج المجتمعي، فعندما "اعتمدت حكومة اليامين زروال نصوص قانون الرحمة وحشدت الدلالات الدينية لمخاطبة "صناع" العنف ومقاتلي الجماعات الإسلامية المسلحة على اعتبار أنه "تساهل مشروط" تجاههم وتجاه الذين يقبلون الاستسلام من خلال تكييف العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات في الأوقات العادية، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي تدابير العفو تلك وأعلن عدم وجود ملاحقات قضائية لأعضاء المنظمات المصنفة "إرهابية" ومن لم يرتكبوا أفعالًا أدت إلى موت البشر أو عجز دائم أو إلحاق ضرر بالآداب والأخلاق"[19]، انبرت كثير من وسائل الإعلام لشرح بنود القانون وبيان أحكامه وتسهيل وصوله إلى قواعد المنظمات المتطرفة من خلال نشرات الأخبار ومقالات الصحف.

قدمت نشرات الأخبار الرئيسة للتلفزيون الجزائري وكذا الصحافة المكتوبة طيلة سنوات العشرية السوداء وما جاء بعدها عند بداية عودة الحركية الأمنية للجزائر ما يشبه حملات "المنفعة العامة"، بحيث تسهم بأخبارها وتقاريرها في المرحلة الأولى بتوعية المواطن بخطر الإرهاب ومخاطر أعماله في الشارع، وكيف يمكن لهذا المواطن أن يتجنب الأذى الذي يلحقه منه، فكانت تنشر صور المسلحين والمبحوث عنهم وتدحض أفكارهم وما آمنوا به، وفي المرحلة الثانية راحت تساهم في إيجاد أسباب التلاحم بين أفراد المجتمع بغض النظر عن ماضي بعضهم، وكيف يمكن لهؤلاء وأولئك أن يستفيدوا من واقع الأمس لبناء واقع اليوم.

لقد آمنت أكثر وسائل الإعلام الوطنية بأنها القاطرة التي تجلب الدمقرطة إلى الوطن برسالتها وحيادها وموضوعيتها، وحال تحول المجتمع إلى الديمقراطية فسوف "تستمد أهميتها من نشر الآراء والأفكار المختلفة والمتعارضة واستعمال قوة الحُجة، وبهذا تشكل فضاء للنقاش الحر الذي تشارك فيه مختلف القوى السياسية والمدارس الفكرية والتيارات[20]، وتكون صوتًا لمن لا صوت له في خضم تحولات الدولة حتى يبلغ رأي الأقلية الأغلبية ويستطيع ضعيف النَفس أن يبلغ بنَفَسِه كي يُسمَعَ، وأهم تحدي لموضوعيتها كان "كيفية تعاملها مع سؤال المعنيين بالصراع السياسي عن لماذا نرى الخصم دائما مخطأ ونرى أنفسنا على صواب"[21]، لذلك فقد كانت تحاول أن تنأى بنفسها عن صراعهم، وترسم لنفسها خطا بعيدا عن خطهم.

أثبتت أغلب وسائل الإعلام في الجزائر بأن لها رسالة في خضم تحول المجتمع من أحادي متطرف إلى اجتماعي ديمقراطي يؤمن بالتعدد، فبدت هذه الوسائل أيامها "بمثابة (الترمومتر) الذي يقيس بقية الحريات التي يتمتع بها الأفراد والجماعات في هذا المجتمع [...] وتكون سببًا ومظهرًا لإقامة تعددية سياسية وإعلامية فعليَّة ووجود مجتمع مدني فعال وحرية الوصول إلى مصدر الأخبار وحمايته، والشفافية في تمويلها وملكيتها وغيرها من المقومات[22].

قد تكون الصورة الآن آخذة في التغير نسبيًا، فمع اندثار كثير من العناوين الصحفية القديمة وبروز أخرى وميلادها خارج الحقبة الزمنية للأزمة، جعلها غير منخرطة في السياق العام الذي كانت مضامين الإعلام في فترة الأزمة تؤمه وتحافظ عليه، حيث أصبحت كثير من وسائل الإعلام وقد انصرفت رويدًا رويدًا عن رسالة لم الشمل في صيغتها الأولى وتقريب وجهات النظر إلى تناول مضامين لا تخدم بشكل جلي الهوية الوطنية حسب فهم البعض لها كما كانت سابقاتها تفعل، ولعل السبب الرئيس ليس في عدم إيمانها برسالة رأب الصدع وخدمة المصلحة العليا للدولة والمجتمع، ولكن لشعورها بأن السابقين قاموا بالدور المنوط بهم آنذاك وأن المرحلة السابقة كانت تستوجب ذلك المنحى، بالإضافة إلى أن تداعيات المأساة الوطنية آخذة في الانحسار والتقلص، وأنه أولى لها أن تقوم على مراعاة الرسالة التي أسست من أجلها وخدمة الأغراض التي بني عليها عنوانها وخطها التحريري، وذلك من أجل ضمان بقائها وتطور رسالتها.

المحور الرابع:

انفتاح الإعلام الأجنبي على تبعات المأساة الوطنية في الجزائر:

لم تكن أحداث العشرية السوداء بفظاعتها ودمويتها لتغيب عن مشهد التداول عبر الإعلام الأجنبي، وقد كان يتابعها ويتناول جزئياتها بالتحليل، خاصة أنه يملك قواعد متابعة تمثلت في مكاتب لعدد من وكالات الأنباء العالمية مثل (France Express) و(Reutres)، ثم دخلت إلى الجزائر (شبكة الجزيرة القطرية) بدء من أواخر سنة 1996 وقبلها تواجدت (شبكة Mbc) السعودية ومجموعة من القنوات التلفزيونية العاملة بالجزائر بأطقم صحفييها وتقنييها، وكان أكثر التواجد الإعلامي الأجنبي يمثله الفرنسيون لاعتبارات تاريخية مرتبطة بكونهم المستعمر الأسبق للبلاد وما ترسب لهم من علاقات بالجزائر بذات السبب وأسباب أخرى مرتبطة باللغة الأكثر شيوعا بعد العربية، وكان من أبرز وسائل الإعلام الفرنسية العاملة بالجزائر والمتابعة للشأن العام فيها وبخاصة الصراع الناشب بين السلطة ومن يناوؤها من التنظيمات المسلحة شبكة قنوات (Canal +) والقناة الفرنسية الثانية والخامسة (Antenne2) و(France5).

تضاف إلى الأسباب المشار إليها أعلاه عن اهتمام الفرنسيين بالوضع في الجزائر زيادة عن عوامل التاريخ الاستعماري واللغة المستعملة في الجزائر أسباب أخرى أبرزها ارتباط الأزمة بحد ذاتها وفي شق كبير منها بالفرنسيين نظاما وحكومة وشعبا، وذلك من شقين: شق مرتبط بنمط تفكير المنظمات الإرهابية وشق ثان مرتبط بعلاقة الفرنسيين ببعض جوانب الأزمة ومخلفاتها.

ففي الشق الأول يمكن وبسهولة ملاحظة أن الغالبية العظمى من أفراد الجماعات المسلحة ينطلقون من أساس ديني صرف وإن كانوا غالوا فيه وتطرفوا بحسب ما يمارسونه، ويعتمدون اللغة العربية لغة تواصل وكتابة، فهم لا يخفون نقمتهم على الفرنسيين وكرههم للغة الفرنسية للاعتبارات التاريخية ذاتها عن كونهم مستعمري الأمس وأحد أسباب بقائنا متخلفين، بالإضافة إلى كونهم متأكدين أن السلطة التي يناوؤونها ويحاربونها تستعين بفرنسا في استيراد السلاح وتدريب أفراد القوى الأمنية والدعم اللوجستي واستخدام تجهيزات تقنية وعصرية مقتناة من عندهم خاصة بالمراقبة والرصد، لذلك فهم يعتبرون الفرنسيين عدوا وجب استهدافه وطرفا من الأطراف التي يحاربونها، ففرنسا تكثف على ذلك وجودها الإعلامي في الجزائر حتى

تكون أكثر قربًا وتزودًا بالمعلومات وتبصرا بمآلات الأمور على الأرض وبشكل مباشر بدون وساطة.

أما في الشق الثاني فقد اعتبرت الجماعات المسلحة الفرنسيين طرفا في الأزمة وأجازوا لأنفسهم استهداف مصالحهم في الجزائر، وأبرز نموذج لاستهداف مصالح الفرنسيين وتعقب أهدافهم ما قامت به "الجماعة الإسلامية المسلحة" (GIA) من اختطاف الرهبان الفرنسيين من "كنيسة تيبحيرين" الكائنة بأعالي جبال بلدية ذراع السمار في ولاية المدية ليلة 26 إلى 27 مارس 1996 ثم قتلهم بوحشية في وقت لاحق[23]، وقد سببت تلك الحادثة حرجا للفرنسيين خاصة عندما أدخلهم زعيم تلك المجموعة (جمال زيتوني) على خط العلاقة بأن ساومهم على إطلاق سراح الرهبان مقابل إطلاق سراح بعض قادة العمل المسلح في الجزائر والمسجونين في فرنسا.

كان قطاع هام من الشعب الجزائر شديد الثقة بما كان يبث عبر وسائل الإعلام الأجنبية، فكان المفرنسون شديدي التعلق والمتابعة لنشرات القنوات الفرنسية خاصة، ومن أبرزها (TF1) و(France5) و(Canal+)، بينما يحرص المعربون منهم على متابعة القنوات الإذاعية العربية وأهمها (BBC العربية) التي كانت تبث من لندن و(MDI1) المغربية، ثم راجت برامج ونشرات "قناة الجزيرة الفضائية" من قطر بعد إطلاقها في نوفمبر 1997، وقد كانت جل البرامج الأجنبية ونشرات الأخبار تستهوي قطاعا من الجزائريين، خاصة البرامج الحوارية في التلفزيون الفرنسي (TF1) وتلك التي كانت (قناة الجزيرة) تبثها بانتظام مثل "الاتجاه المعاكس" و"بلا حدود"، وكانت القيمة التي تحملها بالنسبة إليهم هي استضافتها لشخصيات قد لا تكون معروفة لديهم وتحسب على أحد الفريقين المتخاصمين، فاستضافت "الجزيرة" مثلا بعض رموز السلطة السياسية في الجزائر مثل رئيس الحكومة الأسبق "رضا مالك" ورئيس تحرير جريدة الشعب الحكومية "عز الدين بوكردوس" وكذا الكثير من رموز المعارضة مثل "أحمد بن محمد" وغيرهم.

اعتبرت تلك الحوارات والتحليلات وحتى الملاسنات ظاهرة صحية تخدم المنحى العام الذي كان النسيج المجتمعي يسعى إليه ويباركه، وهو سد الذرائع أمام تزيد الفجوة بين المكونات المجتمعية نتيجة لتزايد حجم العنف بين أطراف الأزمة، فاعتبرت جل تلك المضامين الإعلامية التي كانت تبث في الإعلام العربي والأجنبي الغربي بوابة أخرى من بوابات العصف الذهني بقطاعات من الشعب الجزائري، الذي استطاع من خلال متابعتها أن يعرف أكثر عن الأزمة

وأبعادها ويستخلص منها أفكارا يمكن لمن يستثمر فيها أن تؤتي أكلها في سبيل إعادة رص الصف ورأب الصدع. حتى وإن كانت بعض تلك البرامج أو الحواريات تحمل شيئا من سوء النية تجاه الجزائر كبعض تلك التي تصدر في الإعلام الفرنسي بخاصة، إلا أن أكثر المتلقين لتلك المضامين من الجزائريين كان يستطيع التفريق بينها ويعلم كيف يستفيد منها ويأخذ أحسنها، وذلك راجع إلى أنه موجود على أرض الصراع وقد يكون أعلم الناس بمآلات الأمور لقربه منها.

أنتجت وبثت القناتين الفرنسيتين الثالثة والخامسة (France3) و(France5) سنة 2003 فيلما وثائقيا استقصائيا عن العشرية السوداء في الجزائر حمل عنوان "الجزائر 1988 – 2000: تشريح المأساة"[24]، حيث تميز إنتاجه بالموضوعية خاصة وأنه وثائقي مرئي اعتمد فيه منتجوه على مادة فيلمية حقيقية وغير مبتورة، وحاور الصحفيون الذين قاموا بإعداده عددا من الشخوص المرتبطين بأحداث الأزمة، سواء من السياسيين مثل الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" ورؤساء الحكومات "أحمد أويحي" و"سيد أحمد غزالي" و"رضا مالك"، وبعض رموز الإسلاميين مثل "عباسي مدني" و"علي بلحاج" و"محمد السعيد" و"محمد بوسليماني"، والعسكريين مثل "خالد نزار" وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي آنذاك "محمد العماري"، كما حاور الصحفيون بعضا من رموز العمل المسلح وعددا من قيادات التنظيمات المتطرفة مثل العضو المؤسس في "الجماعة الإسلامية المسلحة" والمستفيد من تدابير قانون الوئام المصالحة الوطنية "عمر شيخي" وأمير منطقة الأربعاء التابعة لذات المنظمة المتطرفة "سي علي بن حجر".

عالج الوثائقي الفرنسي جل جوانب الأزمة الجزائرية ابتداء من ارهاصات التغيير التي كانت الساحات العامة مسرحا لها في 05 أكتوبر 1988 مرورا بالانفتاح السياسي بدء من إقرار دستور فبراير 1989 مرورا بتأسيس الأحزاب الدينية والعلمانية والاشتراكية وحتى الشيوعية، وانتهاء في المرحلة الأولى بتنظيم محليات 1990 وتشريعيات 1991 ومن ثمة إلغاء نتائجها وتوقيف مسارها، ثم عالج توالي الأحداث وبداية العنف المسلح وأفرد مساحات واسعة لمناقشة ملف المجازر الدموية في القرى والأرياف واستهداف رموز الدولة بالاغتيال ونسف المارة والمنتفعين بالخدمات العمومية بواسطة السيارات المفخخة، وذلك كله بالاستعانة بشهود ممن عاصروا تلك الحقبة وممن كانوا طرفا في الأزمة، ذلك أن "شهادة واقعية ينقلها أحد الناجين أو المساهمين في المجازر الدامية قد تكون أبلغ من أي وصف أدبي"[25]. كما عولج ملف "رهبان تبحيرين" بوصفه ملفا مرتبطا بفرنسا في كل جوانبه وفتح المجال لشهادات أحد الناجين من الاختطاف والتصفية

والملحق العسكري بالسفارة الفرنسية وكذا أمير منطقة الأربعاء "سي علي بوحجر" الذي رفض أمرا لزعيم الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) "جمال زيتوني" بالقيام بتلك العملية.

قد يكون الوثائقي الفرنسي قد ساهم بقسط معين في كشف خبايا ما حصل في تلك الفترة بشكل صادم أحيانا، لكنه أعطى صورة حقيقية وحيادية عن أحداث وصفت بالمفصلية في تاريخ الجزائر إبان المأساة الوطنية، وأعطى لجيل ما بعد تلك الحقبة أن يعيد ترتيب أفكاره وتنظيم ما تبعثر لديه من معلومات وأخبار عن العشرية السوداء كانت قد تراكمت لديه على مر عقدين من الزمن أو أكثر، وأصبح قادرا على فهم ما حدث وتمييز نقاط التماس بين المواقف، خاصة ذلك الجدل الذي كان تؤطره حوارات الطرف الجزائري والفرنسي بالخصوص في تلك الحقبة والذي يتلخص في سؤال كان يعتبر تساؤلاً خبيثًا ومسمومًا أيامها مؤداه (من يقتل من) أو (Qui Tue Qui)، حيث كانت كثير من الدوائر الفرنسية تحرص على إثارته في معرض التشكيك من طرفها عمن يَقتُل بالضبط ومن الذي يُقتَل، في إشارة لتورط النظام الجزائري أيضا في عمليات التصفية، وأنه ليس الضحية دائمًا.

لكن مع مرور والوقت ومع غزارة المضامين الإعلامية التي تم الإفراج عليها أو أنتجت بعد سنوات الأزمة، بدا جليا ترتيب الأحداث مساقاتها ودلالاتها أيضا، وتحددت بدقة في أذهان المتلقين خريطة المسؤوليات ومن يقع عليه الجرم ويدينه ومن وقع عليه الفعل وتضرر منه، ومن كان في الأحداث متهما ومن كان فيها ضحية.

الخاتمة:

يؤدي الإعلام دورا رئيسا في تحقيق التوازن بين مكونات المجتمع خلال أو بعد فترات الأزمة التي قد تعصف به أو تقوّض أمنه وسلامة ساكنيه إذا تجرد من الذاتية وركن إلى الحياد والموضوعية، ولأن الإعلام في جوهره صناعة فإن نجاح الرسالة التي يحملها يقاس بمدى قدرته على التأثير في جمهور المتلقين له فكريا وعمليا، خاصة إذا اجتهد منتجو مواده أن تبلغ مضامينه مدى أهدافهم التي يوجهونها لغاية رأب الصدع وإعادة لحمة البناء المجتمعي في حالات العنف السياسي أو الصراع، وذلك ما حاول هذا المقال دراسته من خلال التقصي عن صناعة الإعلام في زمن المأساة الوطنية في الجزائر، وعن مدى قدرة الصحفيين الذين أسهموا في تأطير الواقع الإعلامي على حمل المجتمع على التغير وتأمين بنيته ودفعه إلى انتهاج طريق السلم والمصالحة ومحو آثار الماضي المحزن وتقويض الضغائن التي أنتجتها دموية العنف والتطرف.ستبقى الحقيقة الثابتة أن الإعلام ووسائله ورجالاته بقوا ملتزمين بخط سيرهم الوظيفي إبان العشرية السوداء، وقد

عملوا خلال سنوات المأساة الوطنية على ضمان تزويد المتلقين بالخبر ونقل المعلومة إليهم ووضع المتناقضات من تصرفات الفريقين أمام الجميع ليزن هذا وذاك من الناس كل حسب "البراديغم" الذي ينظر به الأشياء ويميّز الظواهر.

كما ساهم الإعلام سواء المحلي أو الأجنبي بقدر معين في التقليل من حدة ما كان يمر به المجتمع باستمراره في نقل الصورة كما هي، وفي التخفيف من وطأة العنف الذي يصاحب كل يوميات الناس وذلك بتمريره لفسحات من التفاؤل وجرعات من الأمل في غد أحسن باعتباره مُطلّع أكثر بالصورة الكاملة للظاهرة العنفية عبر مناطق الوطن وتداعيات جمود الوساطة ومبادرات الحل والصلح من أولئك المرابطين في بيوتهم، فهو ينقل إليهم ذلك الجزء من واقعهم الذي لا يعيشونه ولا يعرفونه لوجودهم بعيدين عنه.

أما الكلام عن نجاح الإعلام أو فشله في رأب الصدع فمرتبط بما تحقق في هذا الجانب على الأرض، وبتفاعل المواطن إيجابيًا أو سلبيًا مع ما كانت القنوات الفضائية ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة تصوره أو تبثه أو تنقله، ومع ذلك كله فإن المعيار الحقيقي لنجاح المضامين الإعلامية في رسالتها لترميم بنى المجتمع لم يكن أبدا في الرسالة المرسلة والمنتجة في حد ذاتها، لكن العبرة كانت في الفهم الصحيح للمتلقين لواقع معاشهم بناء على ما يصلهم من مضمون إعلامي منتج قبل أو أثناء أو بعد الأزمة.

ذلك أن أفراد الشعب هم بناة الوطن بغض النظر عن سوء أو حسن نية المنتجين لمضامين الإعلام الموجه إليهم، فلم يكن الجزائريون بحاجة لمن يدفعهم إلى التغير بواسطة مجموعة من الأخبار قد تكون صحيحة في جزء منها وجزء غير صحيح، لكنهم كانوا مستعدين للتغير نتيجة عدم قبولهم بما فرض عليهم من عنف يتبادله الفريقان كل حسب مصالحه ومراميه وهم بينهم، وهم بذلك شركاء معهم في المغرم دون المغنم، وعلى ذلك فهم يبحثون منهم فقط عن إطار تعريفي بالأزمة ومجموعة أخبار الأرض وما فيها، وذلك من أجل أن يتعاطوا معها إيجابيًا ويندفعوا بأنفسهم وبجهدهم إلى رأب الصدع وإعادة اللحمة إلى البنى الاجتماعية، وتحصين جيلهم والأجيال التي تليهم من خطر عشرية سوداء تم توثيق أحداثها بكل تفاصيلها حتى يتجنب أبناء هذا الزمان ويلاتها ويحذر من يأتي بعدهم لهيبها.

الهوامش:

1- أحميدة عياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر الطبعة الثالثة، 2011، ص35 إلى 61..

*- هي مجموعة كبيرة من الحركات والتنظيمات المسلحة التي تم التحضير لنشاطها منذ سنة 1991، وبعضها كان امتدادًا لجماعة بويعلي الذي أسس تنظيمه بداية الثمانينات. أما في التسعينات فقد تم إطلاق أول تنظيم مسلح تابع للجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت مسمى الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS)، تحت قيادة "مدني مزراق"، ثم الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، والحركة الإسلامية المسلحة (MIA) والجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA)، الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد (LIDD)، وحركة الدعوة والجهاد الإسلامي (MIPD)، ثم حركة الدولة الإسلامية (MEI)، ثم الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، والتي تحولت أواخر 2005 إلى (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) بعد انضمامها إلى تنظيم القاعدة الأم بأفغانستان.

2- أسماء بوعنان، زينب خلالفة، تجليات قيم المواطنة في سينما العشرية السوداء: قراءة تحليلية نقدية لفلم المحنة، مجلة آفاق سينمائية، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022، ص 279..

3- سهام الكاهنة شراين، حنيفة صالحي بن شريف، صدمة الاعتداءات الإرهابية خلال العشرية السوداء في الجزائر والنسق القيمي لدى الضحايا اليوم، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص 258.

4- ليلى شاوي، سوسيولوجيا إعادة بناء الهوية الثقافية للمدينة والريف الجزائري وتأثير عنف العشرية السوداء عليها: قراءة في معالجة وسائل الإعلام، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2022، ص 273.

5- سهام الكاهنة شراين، حنيفة صالحي بن شريف، مرجع سبق ذكره، ص260.

6- قوي بوحنية، عبد المجيد رمضان، الكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي، مجلة القانون والمجتمع، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، مارس 2014، ص 08.

7- راوي جمال، الإعلام الأمني وحماية المنظومة القيمية: مقاربة تحليلية، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، الجزائر، المجلد 01، العدد01، جوان 2017، ص 130.

8- فلاق شيرة صالح، صحراوي أسماء، الأمن التشاركي: اليقظة والتكنولوجيات الحديثة في المنظومة الأمنية الجزائرية، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، جوان 2017، ص 88.

9- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

10- إسماعيل قرني، استراتيجية الوئام والمصالحة الوطنية لإدارة ومعالجة أثار المأساة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 46، جوان 2017، ص 432.

11- فلاق شيرة صالح، صحراوي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص87.

12- فاطمة قاسمي، أثر العشرية السوداء في الرواية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري، الجزائر، المجلد 13، العدد 16، ديسمبر 2018، ص 176.

13- أسعيداني سلامي، تحديات وسائل الإعلام في معالجة مظاهر العنف وتفعيل الإعلام الأمني في الجزائر، المجلة المغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 09، العدد 11، جوان 2017، ص 41.

*- هو تيار يتبنى فكرة جزائرية الأفكار والأشخاص والنئي بعيدا عن الأفكار المستوردة ولو كانت عربية، وعرف التيار تحت مسمى (البناء الحضاري)، وهو عبارة عن فصيل تابع لحركة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر سنة 1928، ولكنه تنصل من عالمية الفكرة وأراد توطينها بجعلها محلية جزائرية، حاول أفراد هذه الجماعة تأخير إعلان قيام الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1989، ولما فشل ورفضت الجبهة الإسلامية بقاءه في صفوفها في شكل تيار أو منظمة، أنظم أعضاؤها فرادى إلى الحزب وذابوا فيه. من أبرز أعضاء جماعة "البناء الحضاري" المعروفة بتيار "الجزأرة": "محمد سحنوني"، "محمد السعيد" المغتال سنة 1995، وعالم الرياضيات "التجاني بوجلخة" و"أنور هدام".

14- انظر: الجماعة الإسلامية المسلحة، موقع قناة الجزيرة الإخبارية، تاريخ الاطلاع: (15 جوان 2022)، متوفر على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/10/الجماعة-الإسلامية-المسلحة

15- جيدور حاج بشير، حرية التعبير عبر الإعلام الرقمي والتفاعلي في قضايا الحراك السياسي والاجتماعي في الجزائر: جدلية الإطلاق وضوابط القانون والأخلاق، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "ضمانات الحق في التعبير والإعلام في المواثيق الدولية والإقليمية والتشريعات العربية."، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 15 و16 مارس 2015، الجزائر.

16- آسيا بوخراز، اغتيال المثقفين والإعلاميين خلال العشرية السوداء بين الاستراتيجية والهمجية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، جوان 2013، ص 297.

17- Tristan Leperlier, Journaliste dans la guerre civile algérienne : Une profession intellectuelle entre littérature et politique , L'Année du Maghreb, Marseille, France, E15, 2016, P 82.

18- أسماء بوعنان، زينب خلالفة، مرجع سبق ذكره، ص278.

*- أصدر رئيس الجمهورية مرسومين رئاسيين لترقية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، طبقا لما يمنحه له القانون في مادته 47 من ميثاق المصالحة، حقه في تعديل وإضافة مواد لتفعيل المراسيم التنفيذية في لمعالجة

قضايا المأساة الوطنية [...] هذه الإجراءات الجديدة تخص توسيع رقعة المستفيدين في القوائم المقصية من التعويضات، وهي قائمة إعانات الدولة للأسر المحرومة من عائلات ذوي الإرهابيين، والتي يقل دخلها عن 10آلاف دينار والمقدرة بـ17 ألف عائلة إجمالية. [...] ويتعلق الآخر بالأشخاص غير المدرجين في قائمتي ضحايا الإرهاب من المفقودين، والذين سقطوا ضحايا العمليات الإرهابية.

- مقتطف من تقرير نشرته جريدة النهار الجزائرية بتاريخ 27 ماي 2009.

19- Morgane Jouaret, L'Algérie post-décennie noire»: de l'imposition de l'impunité à la revendication d'une justice transitionnelle , L'Année du Maghreb, Marseille, France, E 26, 2022, P 80.

20- نصر الدين لعياضي، صورة المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي: الواقع والتمثلات، دراسة إعلامية منشورة في موقع الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: (2022/08/20)، متوفرة على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/mediastudies/documents/2015521113233904734Algerian-opposition.pdf

21- Aissa KHELLADI, Démocratie à l'algérienne, publication MARSA, Alger, 2004, P 68.

22- نصر الدين لعياضي، "صورة المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي: الواقع والتمثلات"، مرجع سبق ذكره.

23- أنظر أيضًا:

- Armand VEILLEUX, The death of the monks of Tibhirine: facts, questions, and hypotheses. http://users.skynet.be/bs775533/Armand/wri/hypothesis.htm

24- Algérie 1988 - 2000 Autopsie d'une tragédie, la télévision française France05, 2013.

25- سهام الكاهنة شراين، حنيفة صالحي بن شريف، مرجع سبق ذكره، ص 260.